البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية

المختار الذويب خليفة المدغيو
كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الزنتان
EMAIL: almdagho@uoz.edu.ly

ملخص البحث:

تكمن أهمية موضوع هذه الورقة بالبحث في البعد الديني أو الأخلاقي للقاعدة القانونية، والدور الذي يسهم به هذا البعد في ضمان فاعلية التشريعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

وفي ختام بحثنا في موضوع البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية يبدو جلياً أن للقاعدة القانونية بعدا دينيا وأخلاقيا يبرر صدورها، وإن كان هذا البعد غير واضح في بعض القواعد القانونية، خاصة في فترة تشهد فيها الدولة استقراراً يمكنها من فرض سيطرتها على الأوضاع في المجتمع، لكن في فترات عدم الاستقرار وضعف سلطات الدولة يبرز البعد الديني والأخلاقي للقانون ليبرر احترام الأفراد له رغم ضعف الدولة وتراجع عنصر الإكراه في قبول القانون.

لذلك، تبدو الحاجة ماسة للتركيز والاهتمام على البعد الديني والأخلاقي في تشريعات المصالحة الوطنية المنتظر منها أن تنهي الصراع الذي يشهده المجتمع، وتنتقل به إلى حالة من الأمن والاستقرار. تلك الحاجة ترافقنا، بداية من الدعوة إلى المصالحة وإنهاء النزاع بالطرق السلمية ونبذ وسائل العنف، مرورا بما تقتضيها المصالحة من العفو والتسامح، إلى ضمان الالتزام بما يتم تبنيه في تلك التشريعات.

Abstract:

The importance of this paper lies in exploring the religious or ethical dimension of legal rules and the role this dimension plays in ensuring the effectiveness of legislation related to national reconciliation.

In conclusion, our research on the religious dimension of national reconciliation legislation reveals that legal rules possess a religious and ethical dimension that justifies their issuance. While this dimension may not be apparent in some legal rules, particularly during periods when the state enjoys stability and can enforce its authority over societal conditions, it becomes more pronounced during times of instability and weakened state power. In such scenarios, the religious and ethical aspects of the law justify individuals' adherence to it, even in the absence of coercive enforcement mechanisms by the state.

Thus, there is a pressing need to focus on and emphasize the religious and ethical dimensions in national reconciliation legislation, which is expected to end societal conflict and transition the community into a state of security and stability. This need accompanies the process from

the call for reconciliation and the peaceful resolution of conflicts while rejecting violent means, through the requirements of reconciliation such as forgiveness and tolerance, to ensuring adherence to the provisions adopted in such legislation.

المقدمة

قد يتعرض المجتمع لأزمة تضطرب معها الحياة وتختل الموازين، أزمة تعددت مصادرها، من نظام سياسي ظالم يرتكب جرائم ضد شعبه، وينتهك الحقوق والحريات، إلى نزاعات مسلحة بين أفراد ذلك المجتمع، وفي هذا وذاك، حتى يتم العبور من الاضطراب والفوضى إلى الاستقرار والأمان يحتاج الأمر إلى مصالحة وطنية يتصالح فيها المجتمع مع نفسه (أركان النظام السياسي وأنصاره مع باقي أفراد المجتمع، في الحالة الأولى، والأطراف المتنازعة في الحالة الثانية).

والمصالحة الوطنية مع هذه الظروف السائدة في المجتمع تجري في وقت تكون فيه الدولة في أضعف حالاتها، إذا تعلق الأمر بحرب أهلية، أو تكون شرعيتها موضع شك، وجدل، وعدم ثقة، في ظل نظام مستبد. وقوة نفاذ القانون وفرضه على كافة الناس، يتوقف على قوة الدولة وشرعية سلطاتها، وثقة أفراد الشعب بها، وهنا يثار تساؤل: من أين يمكن أن تستمد القوانين المتعلقة بالمصالحة الوطنية قوتها الإلزامية في ظل عجز الدولة عن القيام بدورها لفرض احترام القانون على كافة الناس؟ هنا نحتاج إلى البعد الأخلاقي للقاعدة القانونية لضمان احترامها، وتعويض القصور الذي يعتري أركأنها، وخاصة فيما يتعلق بركن الجزاء المادي الذي يرتبط وجودا وعدما بالدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع هذه الورقة بالبحث في البعد الديني أو الأخلاقي للقاعدة القانونية، والدور الذي يسهم به هذا البعد في ضمان فاعلية التشريعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

الهدف:

تهدف هذه الورقة إلى لفت الانتباه إلى البعد الديني للتشريعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية خاصة ما يتعلق منها بالمصالحة الوطنية.

إشكالية البحث:

هذا الموضوع يثير التساؤل التالي: هل للبعد الديني أثر في ضمان احترام القاعدة القانونية؟ وكيف يمكن ضمان فاعلية ما يصدر من تشريعات تتعلق بالمصالحة الوطنية عن طريق التركيز على البعد الديني عند إصدار تلك التشريعات؟

خطة البحث:

المبحث الأول: أثر الوازع الديني في ضمان احترام القانون.

المطلب الأول: البعد الديني للقاعدة القانونية.

المطلب الثاني: أثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع.

المبحث الثاني: دعم البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية

المطلب الأول: الأساس الديني لتشريعات المصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: خصائص النصوص التشريعية للمصالحة الوطنية

المبحث الأول

أثر الوازع الديني في ضمان احترام القانون

الأصل أن الدولة بما تمتلك من وسائل إكراه تضمن احترام القانون من كافة الناس، ومن يخالف توقع عليه الجزاءات عن طريق سلطاتها المختصة. لكن ليس كل الأفراد يحترمون القانون خوفا من الجزاء الذي ستوقعه الدولة على كل من يخالفه، بل إن كثيرا منهم يحترم القانون لوازع أخلاقي أو ديني يلتزم بموجبه باحترام القانون. كما أن هذا الشعور الداخلي الذي يدفع الأفراد إلى احترام القانون تبدو الحاجة إليه ماسة في الفترات التي تكون فيها سلطة الدولة في أضعف حالاتها، وقد تعجز عن إيقاع الجزاء اللازم لمخالفة القانون. وهذا يدفعنا إلى البحث في مسألة البعد الديني للقاعدة القانونية (مطلب أول)، وأثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع. (مطلب ثان).

المطلب الأول

البعد الديني للقاعدة القانونية

بالرغم من عدم التطابق بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية والدينية إلا أنه لا يمكن القول بعدم وجود علاقة بينهما، فكل منهما يحتاج إلى الآخر، أحيانا تتدخل القاعدة القانونية لضمان احترام القاعدة الدينية كتجريم سب الدين أو الازدراء به، والقاعدة القانونية تحتاج أيضا لضمان احترامها على أساس ديني يبرر وجودها، وإذا نظرنا إلى بعض القواعد التي لا يوجد لها مبرر ديني واضح نجد أن الأفراد كثيرا ما يتحايلون عليها، وهذا التصرف لا يجد اعتراضا اجتماعيا واضحا عليه كما هو في الطائفة الأخرى من القواعد، مثل التشريعات الضريبية، إذا قارناها بالتشريعات المتعلقة بالزكاة نجد في الأولى هناك من يبرر عدم الالتزام بها، ولا يوجد إنكار اجتماعي على ذلك، بينما الطائفة الثانية لا يجاهر أحد بمخالفتها، وهناك استهجان اجتماعي على من يخالفها.

هذا البعد الديني للقاعدة القانونية إذا أمكن عدم وجوده في كل قاعدة قانونية فإن ذلك لا يبرر وجود تناقض ما بين القاعدة القانونية والدين، لأن وجود مثل هذا التناقض من شأنه أن يضع الأفراد أمام خيار صعب، وهو إما أن يخسر حسه الديني، أو يفقد احترام القانون.[1]

إن عملية سن التشريعات لا يمكن أن تتجاهل المصادر المادية للقاعدة القانونية، تلك المصادر نجد أنها تنتمي إلى مجموعة متباينة، منها ما هو مقدس (مجموعة من القواعد الدينية)، ومنها الفلسفي (قواعد القانون الطبيعي)، ومنها الوضعي (وهو المصدر المباشر للقاعدة القانونية). بناء عليه لابد للبعد الديني

والأخلاقي للقاعدة القانونية أن يكون حاضرا وإن لم يحرص على وجوده في المرحلة الأخيرة لسن التشريع.[2]

لفسح المجال لقراءة أخلاقية للقاعدة القانونية يلجأ القاضي إلى مبادئ أخلاقية وسياسية لتفسير القاعدة القانونية. فالقانون ليس مجرد (كاتالوج) من القواعد، ولكن لابد من القراءة الأخلاقية لهذه القواعد، واعتماد مبدأ أخلاقي في نظام قانوني ينطلق من تفسير القانون على ضوء الغاية من وجوده، والتكامل بين القانون والأخلاق يدعم نزاهة الأول على افتراض وحدة القانون وتماسكه من خلال بنائه على مجموعة متماسكة من المبادئ الأخلاقية والسياسية المتعلقة بالعدالة والإنصاف. فالقانون هو انعكاس لحالة المجتمع السياسية التي تنطبق عليه، ومن ثم فهو يستجيب إلى ضرورة أعلى، تتمثل في النزاهة السياسية، والتي تتطلب أن تتصرف الدولة على أساس مبادئ عليا متماسكة. وإنّ تماسك عمل الدولة ونظامها القانوني يجعل من الممكن تجسيد المجتمع السياسي فاعلا أخلاقيا حقيقيا قادرا على تبني وصياغة مبادئه الخاصة، والتي سيكون حريصا على احترامها.[3]

الأساس الأخلاقي يجعل جميع المواطنين مسؤولين على احترام التعهدات المبني عليها مجتمعهم، ويدفع القضاء كسلطة تطبيق القانون إلى الحفاظ على تماسك البناء القانوني، فالتفسير القضائي يهدف إلى تقديم النص في أفضل حالاته لتقديم أفضل قراءة ممكنة للنص، ويكون ذلك عندما تتوافق مع الأخلاق السياسية للمجتمع. ومن ثم فنزاهة القاضي تتطلب قرارات تتلاءم مع جميع القيم الدينية والأخلاقية والسياسية القائمة في المجتمع.[4]

المطلب الثاني

أثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع

يبدو أثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع واضحا من خلال كونه سلطة أدبية توجه ما يصدر عنهم من أفعال وتصرفات، سواء كان ذلك في فترة السلم أو الحرب، بالتواجد أمام العامة أو في عزلة عنهم، وفي مختلف المجالات (العلاقات الأسرية، علاقات العمل، المعاملات التجارية)، ومجموعة تلك الضوابط تشكل نوعا من الرقابة الذاتية لدى الفرد، ويحرص من خلالها على الالتزام بها وعدم مخالفتها، سواء تم تبنيها في صورة قواعد قانونية أم لا. كما يتولد عنها رقابة اجتماعية ودفع بعضهم البعض إلى احترامها من خلال الاعتراض على المخالف، واستهجان فعله، والإشادة بمن يلتزم بها واستحباب ذلك منه، أو بما يعرف لدى المسلمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[5]

"لحماية المجتمع من التفكك والانحراف فإن الضبط الاجتماعي في الإسلام له بعد داخلي وخارجي، فأما الضبط الداخلي فيتم بتلقين المبادئ الروحية والاجتماعية عن طريق التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة وسائر المؤسسات التي تحمل طابع تعليمي، أو إعلامي، أو عبر المبادئ الاجتماعية التي يفرضها "الرأي العام" في تقاليده وأعرافه وعاداته. أما الضبط الداخلي فيتم من داخل الفرد نفسه وقلبه

وعقله وضميره ووجدانه ... ومصدره العقيدة التي يدين بها، والتي تبين حدود الحلال والحرام، والحق والباطل، والعدل والظلم، والحساب بالثواب والعقاب."[6]

فالبعد الديني يكون له أثر فيما يقوم به الأفراد في أعمالهم اليومية، ومواقفهم المختلفة نتيجة لاعتقادهم، بناء على مفهوم الأعمال الحسنة، والأعمال السيئة، فالمعتقدات التي يؤمن بها فرد معين، ومن ثم تسود في المجتمع تتضمن حلقة وصل مع الله، تجعل الفرد في تواصل مع خالقه، يلتزم بأوامره ونواهيه فيما يسر ويعلن، سواء تعلقت تلك الأوامر والنواهي بعلاقته مع نفسه، أو ربه، أو بعلاقته مع باقي أفراد المجتمع، والتي قد تكون مفرغة في نصوص قانونية.[7]

وبناء عليه، يكون للاعتقاد الديني أثر في جميع عناصر الحياة الاجتماعية؛ ليكون للمنطق الديني دوره في وجود القوانين والعادات التي تسير المجتمع الإنساني.[8]

إلا أن المعتقدات الدينية لا تكون ذات قوة إلا إذا أصبحت مثلا أعلى مقبولا بوجه عام، وعندما يلتئم المثل الأعلى المذكور مع مقتضيات الزمن وممكناته يسبب عظمة الأمة التي تعتنقه، ولكن حينما يكون متناقضا لسير الأمور الطبيعية فأنه يؤدي إلى انقراض تلك الأمة.[9]

فإذا كان للبعد الديني دوره في نشأة القاعدة القانونية ومرحلة دخولها حيز النفاذ عن طريق ضمان فاعليتها وقبولها من أفراد المجتمع والالتزام بها، فما أهمية ذلك البعد في التشريعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي هي في أمس الحاجة إليه في ظل صراعات يشهدها المجتمع وضعف في مؤسسات الدولة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المبحث الثاني من هذه الورقة.

المبحث الثاني

دعم البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية

بعدما تبين لنا أن للوازع الديني دور في ضمان فاعلية القانون خاصة في المجتمع المسلم، يقتضي منا الأمر بيان كيف يتم إبراز هذا البعد في تشريعات المصالحة الوطنية المزمع إصدارها، ويكون ذلك عن طريق ربط تشريعات المصالحة الوطنية بالقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تأمر وتحث المسلمين على احترامها، (المطلب الأول)، ثم بيان خصائص عامة لتشريعات المصالحة الوطنية والتي يتبين من خلالها حاجتها إلى أن تدعم بالأسس الدينية التي تدفع الأفراد إلى احترامها. (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الأساس الديني لتشريعات المصالحة الوطنية

بالرجوع إلى مصادر الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة بصفة خاصة) نكتشف مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي يمكن اعتبارها الأساس الذي تبنى عليه تشريعات المصالحة الوطنية، والتي تعد مصدرا للالتزام الديني الذي سيدعم الالتزام القانوني الذي ستفرضه تلك التشريعات. وإذا نظرنا في القرآن

الكريم والسنة النبوية الشريفة نجد كثيرا من الآيات والأحاديث التي تصلح بأن تكون أساسا لتشريعات المصالحة الوطنية، مما يصعب حصرها في هذا الورقة، لذلك سنقتصر على ذكر بعض منها على سبيل المثال لا الحصر؛ لدعم الفكرة العامة لهذه الورقة في البحث عن البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية.

1. قوله سبحانه وتعالى في سورة الحجرات الآية 9 منها: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

فهنا دعوة صريحة من الله ـ سبحانه وتعالى ـ إلى المسلمين إلى إنهاء النزاع والتصالح، وعلى باقي المسلمين أن يصالحوا بين إخوانهم المتنازعين.

والمراد بالاقتتال المذكور في الآية أن تتقاتل طائفتان باغيتان، أو راكبتا شبهة، وأيتهما كانت، فالذي يجب على المسلمين أن يأخذوا به في شأنهما إصلاح ذات البين، وتسكين الدماء بإبانة الحق والمواعظ الشافية ونفي الشبهة.[10]

من العدل في صلحهم ألا يطالبوا بما جرى بينهم من دم ولا مال، فإنه تَلَفٌ على تأويل، وفي طلبهم له تنفير لهم عن الصلح، واستشراء في البغي، وهذا أصل في المصالحة.[11]

2. أول سورة المائدة: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أوفُوا بِالْعُقُودِ}. جاء في تفسير القرطبي: تعني الآية ما عقده المرء على نفسه وأدخل فيه المصالحة. وأورد عن الزجاج قوله: المعنى: أوفوا بعقد الله عليكم وبعقدكم بعضكم على بعض.[12]

3. قول الله تعالى: ((وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون)). سورة النحل آية 91.

((وأوفوا بعهد الله)) لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الإنسان من بيع، أو صلة، أو مواثقة في أمر موافق للديانة. وقد قيل أنها نزلت في بيعة النبي، وقيل نزلت في التزام الحلف الذي كان في الجاهلية، وجاء الإسلام بالوفاء به. والشرع جاء بالانتصار من الظالم، وأخذ الحق منه، وإيصاله إلى المظلوم، وأوجب ذلك بأصل الشريعة إيجابا عاما على من قدر من المكلفين.[13]

4. وعن عبدِ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا: إذا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإذا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإذا خَاصَمَ فَجَر». متفقٌ عليه. هذا حديث يحث على الوفاء بالعهد ويحذر من الغدر والخيانة، ولا شك أن طبيعة تشريعات المصالحة الوطنية تجعل منها أقرب للعقود منها للقوانين، وتحتاج إلى ثقة الأطراف في بعضها البعض، والاعتماد على الوازع الديني لنفاذها، بالإضافة لما تفرضه من التزامات قانونية.

5. ما روي عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في خطبة الوداع قوله: ((أيها الناس إن دماءكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا – ألا هل بلغت اللهم فاشهد، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها. ... أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ولا يحل لامرئ مال لأخيه إلا عن طيب نفس منه – ألا هل بلغت اللهم فاشهد. فلا ترجعن بعدى كافراً يضرب بعضكم رقاب بعض، فإني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعده: كتاب الله وسنة نبيه، ألا هل بلغت ... اللهم فاشهد، أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب أكرمكم عند الله اتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى – ألا هل بلغت....اللهم فاشهد قالوا نعم – قال فليبلغ الشاهد الغائب.))[14]

6. عفو النبي يوم فتح مكة، بعدما دخل الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ مكة فاتحاً كان التساؤل الذي يدور في نفوس الناس ذلك اليوم: ما مصير الذين ناصبوه ودعوته العداء؟ فقد غلب عليه اللين والتسامح الذي جبله الله عليه، وكذلك أدراكه لأهمية بناء مجتمع متماسك يسوده التسامح والتراحم، يفوق ما قد يجول بالنفوس البشرية من الرغبة في الاقتصاص والانتقام من أعدائها.[15] وهذا يعطي درساً للمتنازعين في إنهاء نزاعاتهم، ويدفعهم لقبول ما سيأتي النص به في تشريعات المصالحة، مما قد يبدو للوهلة الأولى أنه انتقاص لحقوقهم، ومحاباة لخصومهم، وهو في الواقع مداواة لجروح المجتمع كله، وإعادة لحمته ليعود إليه الأمن والاستقرار.

7. عفو أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ عن بعض المرتدين: نتيجة لما يتصف به من ((بعد نظر، وبصيرة نافذة، ونظرا لعواقب الأمور؛ ولذلك كان يستعمل الحزم في محله، والعفو عندما تقتضي إليه الحاجة، فقد كان حريصا على جمع شتات القبائل تحت راية الإسلام، فكان من سياسته الحكيمة عفوه عن زعماء القبائل المعاندة بعد رجوعهم إلى الحق، فإنه لما استخضع قبائل اليمن المرتدة، وأراهم سطوة دولة المسلمين، وقوة شكيمتهم ومضاء عزيمتهم، واعترفت القبائل بما أنكرت واستكانت لحكم الإسلام؛ لذا رأى الخليفة ـ رضي الله عنه ـ أنه من الحكمة تأليف القلوب، وترك استعمال القوة مع زعماء هذه القبائل، بل اللين هنا والرفق أوفق، فرفع العقوبة عنهم وألان القول لهم، ووظف نفوذهم في قبائلهم لصالح الإسلام والمسلمين، فعفا عن زلتهم وأحسن إليهم، فقد فعل ذلك مع قيس بن يغوث المرادي، وعمرو بن معد يكرب، فقد كانوا من صناديد العرب وأفرسهم وأكثرهم شجاعة، فعز عليه ـ رضي الله عنه أن يخسرهم. وهنا تكمن براعة القيادة وقدرتها على إدارة الدولة فرأى في العفو مصلحة للمسلمين، وأن المعفو عنه فيه من الخير وليس من الحكمة قتله، الأولى استغلالها وتوجيهها إلى مواطن النفع العام، حيث يضمن لها كل الحرية، ويوضح لها مساحة العمل ليضمن له الإنجاز.))[16]

المطلب الثاني

خصائص النصوص التشريعية للمصالحة الوطنية

الحاجة إلى الاستعانة بالبعد الديني والأخلاقي لتشريعات المصالحة الوطنية تبدو ظاهرة إذا ما تعرفنا على الخصائص التي تتميز بها هذه التشريعات، ومن خلال هذا المطلب نحاول بيانها:

1. تصدر عن الدولة وهي في حالة ضعف: وضعف الدولة يبدو في حالتين، الأولى: إذا كانت المصالحة تأتي عقب نزاعات مسلحة قد تصل إلى الحرب الأهلية، فهنا الدولة عادة تكون ضعيفة، وفي مرحلة أخطر، وهي عاجزة نتيجة لانتشار الأسلحة وفقدانها لصفة احتكار استخدام وسائل الإكراه. والحالة الثانية: تأتي المصالحة نتيجة لحكم مستبد بهدف التصالح بين النظام الحاكم وأنصاره، وباقي أفراد المجتمع، وهنا نقطة ضعف الدولة تكمن في شرعية السلطة الحاكمة من عدمها، وكذلك عدم الثقة فيها.

وفي الحالتين سيكون للبعد الديني والأخلاقي لتشريعات المصالحة الوطنية أهمية كبيرة لقبولها من الأطراف والالتزام بها.

2. بقدر الالتزامات التي تفرضها تشريعات المصالحة الوطنية على المخاطبين بها، وتمنحهم حقوقا إلا أن خطابها يغلب عليه الحث والترغيب في الالتزام بها، بخلاف الأصل في القاعدة القانونية، حيث توجه خطابها بفرض اتباع سلوك معين، أو الامتناع عنه مع ترتيب جزاء على من يخالفها. وبمثل هذا الخطاب نحتاج إلى البعد الديني والأخلاقي لدعم ما تنص عليه هذه التشريعات.

3. أنها تقترب من القاعدة الدينية بتنبيه المخاطبين إلى المصالح التي ستترتب على احترامها، والمفاسد التي ستصاحب مخالفتها. فالأصل في القاعدة القانونية أنها تفرض خطابها دون الحاجة إلى تبريره، مثلا: النصوص المتعلقة بجريمة السرقة تبين عقوبة من سرق مال الغير دون أن تبين مبررات هذا التجريم والعقاب المترتب عليه. [17]

4. تشريع المصالحة من حيث طريقة صدوره هو أقرب للعقد منه للتشريع، يعكس رغبة الأطراف وإرادتهم في إنهاء النزاع والتصالح عما حدث في الماضي؛ لذلك تصدر تشريعات المصالحة بالتوافق بين الأطراف، ولا مجال فيها للمغالبة المادية بأن يفرضها القوي على الضعيف، أو تفرض أي ضغوطات لإجبار أي طرف على قبولها.

5. هذا التشريع الذي صدر في صورة عقد اجتماعي تدعمه القاعدة الدينية بوجوب الوفاء بالعهد والميثاق، التي نجدها تكررت في القرآن في أكثر من موضع، وحثت عليها السنة النبوية. ولا شك أن هذا سيعطي دفعة معنوية للالتزام بما نصت عليه تلك التشريعات، فوق أنها نصوص قانونية يجب احترامها.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا في موضوع البعد الديني لتشريعات المصالحة الوطنية يبدو جلياً أن للقاعدة القانونية بعدا دينيا وأخلاقيا يبرر صدورها، وإن كان هذا البعد غير واضح في بعض القواعد القانونية، خاصة في فترة

تشهد فيها الدولة استقراراً يمكنها من فرض سيطرتها على الأوضاع في المجتمع، لكن في فترات عدم الاستقرار وضعف سلطات الدولة يبرز البعد الديني والأخلاقي للقانون ليبرر احترام الأفراد له رغم ضعف الدولة وتراجع عنصر الإكراه في قبول القانون.

لذلك، تبدو الحاجة ماسة للتركيز والاهتمام على البعد الديني والأخلاقي في تشريعات المصالحة الوطنية المنتظر منها أن تنهي الصراع الذي يشهده المجتمع، وتنتقل به إلى حالة من الأمن والاستقرار. تلك الحاجة ترافقنا، بداية من الدعوة إلى المصالحة وإنهاء النزاع بالطرق السلمية ونبذ وسائل العنف، مرورا بما تقتضيها المصالحة من العفو والتسامح، إلى ضمان الالتزام بما يتم تبنيه في تلك التشريعات.

ولإظهار البعد الديني في تشريعات المصالحة الوطنية يتم تبني بعض القواعد الدينية ذات العلاقة وتضمينها في بعض نصوص مواد التشريع، وأن يدرج في ذيباجتها بعض النصوص الدينية التي يمكن اعتبارها مصدرا للأحكام الواردة فيها، ولتكون مرجعا عند تطبيقها وتفسيرها من الجهات المختصة بما فيها القضاء.

قائمة المصادر والمراجع

1 فريدريك باتسيا، القانون، ترجمة منبر الحرية، الطبعة العربية الاولى 2012، الاهلية للنشر والتوزيع والاعلان، عمان، الاردن، ص 18.

2 غالب غانم، حكم القانون، ص 7 متاح على الرابط :
file:///E:/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%AC/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%AD%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20(1).pdf

3 Juliette ROUSSIN، la morale et le droit، la vie des idées.fr، p 2.
file:///C:/Users/Toshiba/Desktop/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/20160226_policar.pdf

4 المرجع السابق، ص 3

5 قاسمي حبيب ولحبيب الربيع، الدين في المجتمعات المعاصرة، المركز العربي الديمقراطي، برلين، الطبعة الاولى، 2021، ص 62

6 المرجع السابق ص 68

7غويتاف لوبون، الآراء والمعتقدات، ترجمة عادل زعتر، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص 65.

8 المرجع السابق، ص 78

9 المرجع السابق، ص 105

10 ، الجامع لأحكام القرأن، ابو عبدالله محمد بن احمد ابي بكر القرطبي، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، الجزء التاسع عشر، الطبعة الاولى 2006، بيروت، ص 381.

11 المرجع السابق، 379

12 المرجع، ص 247

13 المرجع السابق، الجزء 12، ص 217

14 عبد السلام هارون، تهذيب سيرة بن هشام، الطبعة الرابعة عشر، القاهرة، 1985، ص 325

15 المرجع السابق، ص 258

16 عبد الجبار ستار البياتي، منهجية الصديق في مواجهة الردة دروس وعبر، مجلة الاستاذ، العدد (201) لسنة 2012، ص 413.

17 مثل تشريع الصلاة لانها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وفي الصيام ذكر ان تصوموا خير لكم.